

الاجتهاد: مفهومه وشروطه وأنواعه

يُعدّ الاجتهاد من أبرز آليات تجدد الشريعة الإسلامية، ومن أعظم مكونات الفقه الإسلامي وأرقاها، إذ به تتحقق مرونة التشريع وقدرته على الاستجابة للمستجدات، واستيعاب اختلاف البيئات والأزمنة، دون التفريط في الأصول أو إهدار المقاصد. وقد كانت ممارسة الاجتهاد سمة بارزة في حياة الصحابة والتابعين، ثم تحوّل لاحقاً إلى منهج مؤصل لدى الأئمة المجتهدين.

أولاً: تعريف الاجتهاد

الاجتهاد في اللغة مأخوذ من الجهد، وهو الطاقة، ومعناه: بذل الوسع في أمر شاق. أما في الاصطلاح الأصولي، فهو:

"بذل الفقيه وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعي عملي من أدلته التفصيلية" (الأمدي، الإحكام، ج4، ص. 169).

ويُفهم من هذا التعريف أن الاجتهاد:

- لا يكون إلا من فقيه مؤهل.
- لا يتناول العقائد أو القطعيات، بل الأحكام العملية الظنية.
- يستلزم النظر في الأدلة التفصيلية، لا في الكليات فقط.

ثانياً: مشروعية الاجتهاد

الاجتهاد مشروع بإجماع الأمة، وهو أصل من أصول التشريع عند غياب النص أو احتمالته. وقد دلّ على مشروعيته:

1. القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: 2]، أي استنبطوا العبر والأحكام.
- وقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، والاستنباط لا يكون إلا من المجتهدين المؤهلين.

2. السنة النبوية:

- حديث معاذ بن جبل حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، قال له: "بِمَ تقضي؟" فقال: "بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله، فإن لم أجد اجتهدت رأيي"، فقال ﷺ: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله" (رواه أبو داود، حديث 3592).

○ وقوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ، فله أجر" (رواه البخاري، حديث 7352؛ ومسلم، حديث 1716).

3. إجماع الصحابة والتابعين: فقد مارسوا الاجتهاد في النوازل بعد وفاة النبي ﷺ، كاجتهاد أبي بكر في جمع القرآن، واجتهاد عمر في عام الرمادة، وغير ذلك.

ثالثاً: شروط الاجتهاد

حدد علماء أصول الفقه شروطاً دقيقة ينبغي توفرها في المجتهد، ومن أهمها:

1. العلم بالنصوص الشرعية: من قرآن وسنة، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول والورود، وما يتعلّق بفقه النصوص.
2. إتقان اللغة العربية: لتمكّنه من فهم دلالات النصوص، وأساليب البيان، ومقاصد البلاغة.
3. الإمام بأصول الفقه: لأنه الآلة المنهجية التي بها يُفهم الدليل، وتُحرر مناهج الأحكام.
4. معرفة مقاصد الشريعة: لحسن تنزيل الأحكام على الواقع، وتجنّب الجمود أو الانفلات.
5. معرفة مواطن الإجماع: حتى لا يُخالفه.
6. العدالة والتقوى: ضماناً للورع والموضوعية في الاستنباط.

قال الشاطبي:

"الاجتهاد لا يصح إلا ممن توفرت فيه أدواته، وكان ذا نظر صحيح، وقصد مستقيم" (الموافقات، ج4، ص. 293).

رابعاً: أنواع الاجتهاد

تنوع الاجتهاد حسب موقع المجتهد وحدود عمله:

1. الاجتهاد المطلق: وهو اجتهاد الإمام المؤسس، الذي له القدرة على استنباط الأحكام من الأدلة الأصلية، دون تقليد، كالأئمة الأربعة.
2. الاجتهاد المنتسب أو المقيد: وهو اجتهاد داخل مذهب معين، يلتزم أصوله وقواعده، ويجتهد في تفرّعاته، كالقاضي أبي يوسف، وابن عبد البر، وابن قدامة.
3. اجتهاد الترجيح: وهو ترجيح الأقوال عند اختلافها، بالاعتماد على القواعد المرجّحة، كقوة الدليل، أو شهرة الرواية، أو مقاصد الشرع.
4. اجتهاد الفتوى: هو النظر في نازلة واقعية لإعطاء حكم شرعي فيها، بناء على القواعد والمذهب، ويشمل فقه الفتوى والنوازل.

خامساً: الاجتهاد بين التجديد والانضباط

ظل الاجتهاد الوسيلة الرئيسة لتجديد الفقه الإسلامي، وتحديثه بما يوافق متغيرات العصور. لكنه لم يكن باباً مفتوحاً دون ضوابط، بل شدد العلماء على ضرورة:

- التحقق من شروط المجتهد.
- الالتزام بالأدلة الشرعية.
- مراعاة مقاصد الشريعة.
- التحصن من الهوى والميول.

وقد حذر الإمام الشاطبي من الاجتهاد بلا أصول، فقال: "الاجتهاد المعتبر إنما هو الواقع في الفروع على مقتضى الأصول" /الموافقات، ج4، ص. 294).

خاتمة

يمثل الاجتهاد أحد أعظم آليات الشريعة الإسلامية في التكيف والتفاعل مع الواقع، ومن خلاله تحققت المرونة في التنزيل، والثراء في الفروع، واستمرار الشريعة في قيادة الحياة. وقد حرص العلماء على ضبطه بالشروط المنهجية، ليبقى أداة بناء لا وسيلة تلاعب، ورافداً أصيلاً لتجديد الدين في ضوء الوحي ومقاصده.

المراجع:

- الأمدى، سيف الدين. (1996). *الإحكام في أصول الأحكام*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1997). *الموافقات*. تحقيق: دراز. بيروت: دار المعرفة.
- الذهبي، شمس الدين. (2001). *سير أعلام النبلاء*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- البخاري، الجامع الصحيح.
- مسلم، صحيح مسلم.
- أبو داود، السنن.